الأمم المتحدة
A/C.2/72/L.3
الجمعية العامة
Distr.: Limited
3 October 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

إكوادور*: مشروع قرار

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ و ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٠٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢١٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٩٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٦/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٢٥/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٠١/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ و ٢٣٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وإلى قراريها ١٥١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلق بالسنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع و ٢١٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي قررت فيه أن تعلن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

051017 051017 17-17383 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الأمم المتحدة للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[(٢)]،

وإذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[(٣)] وجدول أعمال القرن ٢١[(٤)] والمبادئ المنصوص عليها فيهما، وإذ تشير إلى التوصيات والاستنتاجات الواردة في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[(٥)] والوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٦)] والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة ”إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“[(٧)]، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالدول النامية غير الساحلية، المعنونة ”برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤“[(٨)]، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعنونة ”برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠“[(٩)]،

---

(١) القرار ١/٦٠.

(٢) القرار ١/٦٥.

(٣) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٧) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٨) القرار ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(٩) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

وإذ ترحب باتفاق باريس[١٠] وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه بشكل كامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١١] التي لم تودع بعدُ صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب أيضا بالنجاح المحرز في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

وإذ ترحب كذلك بمعرض إكسبو ٢٠١٧ الذي عُقد في أستانا، في الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في إطار موضوع ”الطاقة المستقبلية“،

وإذ تعيد تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لها دور في تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن توفيتُه حقَّه من التأكيد، وإذ تسلّم بضرورة تهيئة بيئة مواتية للاستثمار والتجارة والتمويل المستدام على جميع المستويات وفي جميع القطاعات لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أن حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة هو جزء لا يتجزأ من القضاء على الفقر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٢]، وعلى أن زيادة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وتعزيزها وكفاءة استخدام الطاقة يمكن أن تقدم إسهاما كبيرا في هذا الصدد،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن ما يزيد على ٣ بلايين شخص في البلدان النامية، وخاصة في المناطق الريفية، يعتمدون على الكتلة الأحيائية التقليدية في الطهي والتدفئة، مع ما يترتب على ذلك من آثار غير متناسبة تتصل بالصحة وبعبء العمل على النساء والأطفال، وأن ما يناهز ١,١ بليون شخص محرومون من إمكانية الحصول على الكهرباء، وأن أفريقيا تستأثر بأكثر من نصف مجموع هؤلاء المحرومين من الاستفادة من تلك الخدمات، وأنه حتى لو توفرت خدمات الطاقة فلن يكون بمقدور الملايين من الفقراء دفع تكاليفها،

وإذ يثير جزعها، في هذا الصدد، أن الطاقة تمثل أقل من ١ في المائة من إجمالي نفقات الأمم المتحدة على أهداف التنمية المستدامة، وإذ يساورها القلق من أنه لن يتسنى، بمعدلات التقدم الحالية، تحقيق أي من الغايات المتعلقة بالطاقة في إطار أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠،

وإذ تؤكد على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية البالغة الأهمية التي تجنى من الطاقة المستدامة، وعلى ضرورة إعادة صياغة فهم الطاقة لتتحول بذلك من وحدة تقنية إلى شرط من شروط توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وأداة محورية في القضاء على الفقر،

---

(١٠) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(١١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(١٢) القرار ١/٧٠.

وإذ تؤكد أيضا على أهمية تمكين البلدان النامية من تحقيق استفادة الجميع من الطاقة المستدامة بتكلفة ميسورة والإسراع بنشرها من خلال توفير الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية، تشمل شروطا ميسرة وتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه،

وإذ ترحب بالتخفيضات الكبيرة التي طرأت على تكاليف الطاقة المتجددة، وبالمساهمات الإيجابية الصافية لهذا القطاع في إيجاد فرص العمل، وبزيادة الإضافات السريعة إلى قدرات الطاقة المتجددة، التي باتت الآن أكبر من تلك المتعلقة بمصادر الطاقة الأخرى،

وإذ تحيط علما بالشراكات العالمية المتعددة أصحاب المصلحة، من قبيل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، التي وفرت زخما قويا لتشجيع الطاقة المتجددة، وبالمبادرات المضطلع بها في إطار خطة العمل العالمية المتعلقة بالمناخ، وإذ تلاحظ أن الشراكات التي من هذا القبيل يمكنها أن تسهم في بلوغ أهداف ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأعمال التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتي تيسر زيادة تبني جميع أشكال الطاقة المتجددة على نطاق واسع واستخدامها على نحو مستدام،

وإذ تؤكد ضرورة اتباع نهج متسق متكامل إزاء المسائل المتعلقة بالطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية، مع التركيز على القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد أيضا أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد ولا أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

١ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع[١٣]، وتدعو إلى الإسراع بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية بصيغتها المحددة في خطة العمل العالمية للعقد، على النحو المبين في تقرير سابق للأمين العام عن الموضوع[١٤]، وتحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة[١٥]؛

٢ - ***تحيط علما أيضا*** ببرنامج عمل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وميزانيتها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وتشجع الوكالة على مواصلة دعم أعضائها في تحقيق أهدافها المتعلقة بالطاقة المتجددة؛

٣ - ***تشجع بقوة*** الحكومات وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق حصول الجميع على الطاقة المستدامة، وزيادة حصة الطاقة الجديدة والمتجددة على الصعيد العالمي، وتحسين إدارة الطاقة في سبيل تقاسم الفوائد وتحقيق نتائج مفيدة لجميع الأطراف، وزيادة معدل تحسن الكفاءة في استخدام الطاقة بهدف استحداث نظام للطاقة الخضراء والنظيفة والقليلة الانبعاث الكربوني والقادرة على الصمود في وجه التغيرات المناخية والآمنة والمتسمة بالكفاءة والحديثة والمستدامة، نظرا للفوائد الشاملة للتنمية المستدامة، مع مراعاة تنوع الأوضاع الوطنية للبلدان النامية وأولوياتها وسياساتها والاحتياجات التي تختص بها والتحديات التي تواجهها والقدرات التي تمتلكها، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديها ونظم الطاقة التي تستخدمها؛

---

(١٣) A/71/320.

(١٤) انظر A/69/395، الفرع الثالث.

(١٥) A/72/160.

٤ - ***تدعو*** إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، لأن هذه الخدمات تشكل جزءا لا يتجزأ من تدابير القضاء على الفقر، وصون كرامة الإنسان، ودعم نوعية الحياة والفرص الاقتصادية، ومكافحة عدم المساواة، وتعزيز الصحة والوقاية من الاعتلال والوفيات، وإتاحة إمكانية الحصول على التعليم ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والأمن الغذائي، والحد من مخاطر الكوارث ودعم القدرة على الصمود، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والحد من الأثر البيئي، والإدماج الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، بما يعود بالفائدة على المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية وغيرهم؛

٥ - ***تؤكد*** أهمية إتاحة إمكانية الحصول على وسائل أنظف وأكفأ للطهي والتدفئة وترحب بالجهود الجارية وتدعو في هذا الصدد إلى التشجيع على تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي لتشجيع استخدام وسائل الطهي والتدفئة المستدامة والأنظف والأكفأ في جميع البلدان، وخاصة في البلدان النامية؛

٦ - ***تشجع*** الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة على الاستفادة من القدرة التنافسية للطاقة المتجددة من حيث التكلفة، لا سيما في المناطق الواقعة خارج نطاق شبكة الكهرباء، من أجل تحقيق حصول الجميع على الطاقة بوسائل منها مثلا وضع أطر السياسات لنظم القياس والدفع، واشتراط إجراء مقارنات بين تكاليف توسيع الشبكة والحلول المتاحة خارج نطاق الشبكة، والتقليل من الحواجز التي تعترض استيراد المنتجات اللازمة لتوفير الكهرباء خارج نطاق الشبكة، وتيسير الاستثمار من جانب المصارف المحلية والأجنبية، وتثقيف الطلاب والمجتمعات المحلية والمستثمرين وأصحاب المشاريع، من جملة أنشطة أخرى، وحيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا؛

٧ - ***تدعو*** الحكومات إلى التوسع في استخدام الطاقة المتجددة خارج قطاع الطاقة، مع مراعاة الأولويات والمعوقات على الصعيد الوطني، في قطاعات الصناعة والتدفئة والتبريد والتشييد والهياكل الأساسية، وفي قطاع النقل على وجه الخصوص، في سياق التنمية المستدامة، بما يشمل تغير المناخ، وتدعو إلى اتخاذ المبادرات الداعمة للسياسة العامة وضخ الاستثمارات على الصعيدين الوطني والدولي، عن طريق توفير التكنولوجيا الملائمة وتيسير حشد الموارد للبلدان النامية، لا سيما في الأجل القريب، وتشير إلى مبادرة برنامج المستقبل الأحيائي التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل التوسع في الأخذ بالحلول المنخفضة الكربون في قطاعات النقل والصناعة والتدفئة؛

٨ - ***تسلّم*** بأن التقدم المحرز حاليا على الصعيد العالمي في تحسين كفاءة استخدام الطاقة يقل كثيراً عن الوتيرة المطلوبة لمضاعفة المعدل العالمي لتحسن كفاءة الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، وتشجع، وفقا للقوانين واللوائح الوطنية، على اعتماد مدونات ومعايير لأداء المباني، ووضع علامات دالة على كفاءة استخدام الطاقة، وتعديل المباني القائمة وسياسات المشتريات العامة بشأن الطاقة، من جملة طرائق أخرى حسب الاقتضاء، فضلا عن إعطاء أولوية للشبكات الذكية للطاقة ونظم الطاقة المناطقية وخطط الطاقة المجتمعية لتحسين التآزر بين الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وفقا للخطط والسياسات الوطنية، وتشير إلى مبادرة الربط بين شبكات الطاقة على الصعيد العالمي، التي تهدف إلى تعزيز الترابط بين الهياكل الأساسية للطاقة النظيفة والمتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛

٩ - ***تهيب*** بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتطورة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف، والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية؛

١٠ - ***تشجع*** الحكومات والمنظمات الدولية المعنية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على أن تستخدم وتعزز، في استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، نهجا متكاملا في تخطيط الموارد وإدارتها يعامل خيارات الطاقة على أنها قائمة في سياق قطاعات مترابطة من قبيل المياه والنفايات ونوعية الهواء والأغذية وغيرها، مع مراعاة الظروف الوطنية؛

١١ - ***تسلّم*** بأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات يمكن أن يتحسنا من خلال - ويؤديا إلى تسريع - إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة ونشرها، وتهيب بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة زيادة البرامج التعليمية وبرامج بناء القدرات لصالح المرأة في ذلك القطاع، وتعزيز مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي على نحو كامل وفعَّال وعلى قدم المساواة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الطاقة، وتعميم منظور جنساني في تلك السياسات والبرامج، وكفالة استفادة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل من الطاقة المستدامة واستخدامها لهذا النوع من الطاقة من أجل النهوض بتمكين المرأة اقتصاديا، بما في ذلك فرص العمل المتاحة لها وغير ذلك من الفرص المدرّة للدخل؛

١٢ - ***تشدد*** على أن بإمكان استخدام الطاقة المستدامة أن يسهم في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتسلم بأن زيادة انتشار الطاقة المتجددة هو أحد عناصر الإسهامات المحددة وطنيا لعديد من البلدان بموجب اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٠]، وتحث على تقديم دعم فعال في حينه للتنفيذ الكامل لتلك الإسهامات، حسب الاقتضاء؛

١٣ - ***تلاحظ*** أن آثار تغير المناخ يمكن أن تهدد أيضا إمكانية الوصول إلى الطاقة والإمداد بها وتلاحظ أيضا أهمية زيادة قدرة قطاع الطاقة على الصمود في وجه التغيرات المناخية، ولا سيما فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الكهرمائية، وغيرها من المصادر؛

١٤ - ***تؤكد***، في معرض إشارتها إلى التقدم المحرز، أن انتشار تكنولوجيات الطاقة المستدامة على نطاق كبير يحتاج إلى وسائل التنفيذ الكافية لتحقيق الإمكانات الكامنة في التكنولوجيات وإلى ما هو ملائم من مبادرات السياسة العامة والاستثمارات على الصعيدين الوطني والدولي، وإلى أن تعمل الحكومات بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها القطاع الخاص؛

١٥ - ***تؤكد أيضا*** قيمة النُهُج الإقليمية والأقاليمية، التي يمكنها تحقيق جملة من المزايا منها تعزيز انتشار الطاقة المتجددة عن طريق تيسير تبادل الخبرات، والحد من تكاليف المعاملات، والاستفادة من وفورات الحجم، وإتاحة قدر أكبر من الترابط عبر الحدود من أجل تعزيز موثوقية نظم الطاقة وقدرتها على الصمود، وزيادة بناء القدرات المحلية، وتسلِّم بالعمل الذي تضطلع به المنظمات والمبادرات، من قبيل مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

١٦ - ***تدعو*** جميع مؤسسات التمويل ذات الصلة والجهات المانحة المعنية الثنائية والمتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإقليمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية إلى أن تواصل الجهود

الجارية وتتخذ المزيد من الإجراءات لتوفير موارد مالية، حسب الاقتضاء، لدعم الجهود الرامية إلى زيادة الطاقة المستدامة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالتركيز بشكل خاص على إمكانية الحصول على الطاقة في كل من المناطق الحضرية والريفية، وتشير في نفس الوقت إلى الأثر المحفِّز الذي يمكن أن يحققه التمويل الميسر وغيره من أشكال التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار على نحو تام هيكل التنمية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية؛

١٧ - ***تشجع*** على استحداث ونشر وتوزيع ونقل تكنولوجيات سليمة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية، تشمل شروطا ميسرة وتفضيلية، حسب الاتفاق المتبادل على ذلك، وتؤكد أهمية إدراج مسألة الطاقة المستدامة ضمن آلية تيسير التكنولوجيا؛

١٨ - ***تشدد*** على أهمية الاستراتيجيات الوطنية التي تتبناها جميع الحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة والمساهمات التي تقدمها إلى الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، وفقا للخطط والسياسات الوطنية، لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وتشجع التعاون بين الأمم المتحدة والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة ذات الصلة، من قبيل مبادرة الطاقة المستدامة للجميع؛

١٩ - ***تسلّم*** بالأثر المحفز الذي يحققه بناء القدرات والمساعدة التقنية في نشر الطاقة المستدامة، وتشجع الجهود الحالية وعلى بذل جهود جديدة لتمكين حكومات البلدان النامية والجهات المعنية صاحبة المصلحة من تخطيط مشاريع الطاقة المستدامة وتمويلها وتنفيذها ورصدها لزيادة تعزيز مؤسساتها وقدراتها الوطنية؛

٢٠ - ***تشجع*** الحكومات على بذل الجهود من أجل تهيئة بيئة مواتية وتطويرها على جميع المستويات لكفالة تشجيع استخدام الطاقة المستدامة، بما في ذلك ترشيد إعانات الوقود الأحفوري التي تشجع على أنماط الاستهلاك غير المستدامة عن طريق القضاء على اختلالات الأسواق، وفقا للظروف والأولويات الوطنية؛

٢١ - ***تشجع أيضا*** البحث والتطوير بما قد يفضي إلى زيادة القدرة التنافسية والإسراع بخفض تكلفة الطاقة المستدامة؛

٢٢ - ***تدعو*** إلى بذل جهود وطنية لتعزيز حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وتعيد تأكيد التزامها بدعم الجهود المبذولة على الصعيدين المحلي ودون الوطني، مع الاستفادة من التحكم المباشر لتلك الجهود الوطنية، حيثما اقتضى الأمر، في الهياكل الأساسية واللوائح المحلية، لتعزيز استيعاب تلك الخدمات في قطاعات الاستعمال النهائي، مثل المباني السكنية والتجارية والصناعية وقطاعات الصناعة والنقل والنفايات والصرف الصحي؛

٢٣ - ***تشجع*** الأمين العام على مواصلة الجهود الرامية إلى التشجيع على توفير القدر الكافي من الموارد المالية والمساعدة التقنية المستقرتين والقابلتين للتنبؤ بها من أجل الطاقة المستدامة، وتعزيز فعالية وتنسيق الأموال الدولية المناسبة واستخدامها بشكل كامل في التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية العليا لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

٢٤ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يحدد سبل قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتقديم المساعدة إلى البلدان، بناء على طلب حكوماتها، مع مراعاة ضرورة تحسين التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والاستفادة بشكل صريح من الخدمات التي تقدمها سائر المنظمات الدولية والجهات المانحة والجهات المعنية صاحبة المصلحة، من أجل تحقيق حصول الجميع على الطاقة والإسراع بنشر الطاقة المستدامة؛

٢٥ - ***تحث*** الأمم المتحدة على تكثيف الدعم المقدم إلى الدول من أجل التنفيذ الكامل للخطة الحضرية الجديدة، المعتمدة أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو في عام ٢٠١٦[(١٦)]، وذلك لضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، ودعم الجهود المبذولة على الصُعُد الوطنية ودون الوطنية والمحلية، وفقا للخطط والسياسات الوطنية؛

٢٦ - ***تهيب*** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تعمل، في حدود ولاية وموارد كل منها، على كفالة عدم تخلف أي بلد ولا أي أحد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٢٧ - ***تهيب*** بالأمين العام أن يشجع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والممارسات المستدامة المتصلة بذلك في جميع مرافق الأمم المتحدة وعملياتها في أنحاء العالم كافة، وأن يضع أهدافا وجداول زمنية للتنفيذ، وأن يقدم تقارير عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٢٨ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها للاحتفال بعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، بندا فرعيا بعنوان ''ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة''.

---

(١٦) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.